الاتحاد الأفريقي يهدد بتعليق عضوية الخرطوم.. والمجلس الانتقالي يعيد هيكلة القيادات العسكرية والأمنية

السودان: ضغوط على «العسكر» لتسليم السلطة والمعارضة ترفع السقف

محتجون يفتشون القادمين الجدد إلى منطقة الاعتصام أمام مقر الجيش في الخرطوم أمس منعا لدخول «مندسين» (رويترز)

لمشاهدة الفيديو

عواصم ـ وكالات: تكثفت الضغوط الخارجية والداخلية على قادة المجلس العسكري الانتقالي في السودان للإسراع بتسليم السلطة إلى حكومة مدنية، فيما قامت قيادة المجلس بإعادة هيكلة القوات العسكرية والأمنية.

فقد توافد آلاف المتظاهرين للانضمام إلى الاعتصام أمام مقر القيادة العامة للجيش بالخرطوم، تلبية لدعوات المعارضة التي حذرت من توجهات لاستخدام القوة من اجل فض الاعتصام المتواصل منذ أكثر من 10 أيام. وشكل المعتصمون حواجز بشرية أمام مداخل مقر الاعتصام، وأضافوا عدد المتاريس منعا لأي تحركات من القوات النظامية التي تحاول التغلغل في صفوف المعتصمين، بعد أن دعا تجمع المهنيين السودانيين الذي يقود الاحتجاجات للتصدي لمحاولات فض الاعتصام بالقوة.

كما تكثفت عمليات الرقابة والتفتيش في الحواجز التي اقامها المتظاهرون، لتشمل جميع من ينوي الدخول إلى مقر الاعتصام.

جاء ذلك بعدما حاولت قوات الدعم السريع التابع للجيش، في وقت سابق من امس فض الاعتصام، حسب المعتصمين.

وقال شهود إن الجيش رفع لافتة على أحد جدران مقره تواجه المحتجين، كتب عليها «أخي المواطن، اختي المواطنة، لا تقترب أكثر لقد كنتم ضيوفنا وتحت حمايتنا لكن قانون الطوارئ يحكم الجميع».

وقال تجمع المهنيين إن قوات نظامية حاولت فض الاعتصام، وذلك بحشد قواتها في الجانب الشرقي والغربي من ساحة الاعتصام. وأضاف، في بيان إن تلك القوات روجت في مكبرات الصوت، خبر فض الاعتصام، والوصول لاتفاق لثني الثوار من الوصول لداخل مقر الاعتصام، وإغلاق بعض الطرق التي تؤدي لمكان الاعتصام في وجه الثوار.

وأكد التجمع أن فض الاعتصام هو قرار يرجع للثوار في الأرض ومرهون بتحقيق كل أهداف الثورة. وصعد التجمع سقف مطالبه، ودعا إلى حل مؤسسات النظام السابق وتشكيل مجلس سيادي مدني بمشاركة عسكرية محدودة. وخلال مؤتمر صحافي نقله التلفزيون، دعا التجمع إلى إقالة رئيس القضاء ونوابه وإقالة النائب العام وحث المجلس العسكري على الاستجابة لمطالب الشارع، مجددا التأكيد على استمرار الاعتصامات إلى حين تحقيق مطالب الشعب.

على صعيد الضغوط الدولية، أمهل مجلس السلم والأمن الأفريقي المجلس الانتقالي، 15 يوما لتسليم السلطة لقيادة مدنية ليست لها علاقة بالجيش.

وأكد رئيس الدورة الحالية للمجلس سفير نيجيريا لدى إثيوبيا والاتحاد الأفريقي، بانكولي أديوه، خلال مؤتمر صحافي عقب اجتماع مجلس الامن والسلم في اديس ابابا امس، على رفض استيلاء المجلس العسكري الانتقالي على السلطة في السودان.

وشدد أديوه على ضرورة مراعاة احترام رغبة الشعب السوداني في تشكيل حكومة مدنية، وأضاف: نطالب بتسليم السلطة السياسية للإدارة المدنية بالتراضي خلال 15 يوما كحد أقصى، وإذا لم يتم ذلك فسيتم تعليق عضوية السودان تلقائيا في الاتحاد الأفريقي. وأعرب المجلس عن قلقه لسيطرة الجيش على السلطة وتأثير ذلك على الوضع الإقليمي والقاري، رافضا قراره قيادة المرحلة الانتقالية لمدة عامين.

في المقابل، دافع عضو المجلس العسكري الانتقالي جلال الدين الشيخ الطيب عن الخطوات التي اتخذها المجلس، ورفض تسميتها بالانقلاب.

وفي أول زيارة لممثلين عن المجلس الى الخارج، قال الطيب في تصريحات صحافية بعد لقائه وزيرة الدولة بالخارجية الإثيوبية هيروت زمني في اديس ابابا ان «انحياز القوات المسلحة للشعب لا بعد انقلابا عسكريا أو طمعا في سلطة، مؤكدا التزام المجلس بوعده نحو الشعب بتسليم السلطة للمدنيين».

وفي السياق، دعت بريطانيا المجلس الانتقالي إلى سرعة تشكيل حكومة مدنية انتقالية من خلال عملية شفافة وذات مصداقية وشاملة. وطالب السفير البريطاني في الخرطوم عرفان صديق، خلال لقائه امس مع نائب رئيس المجلس العسكري محمد حمدان حميدتي، بالإصلاح الفوري لجهاز الأمن والمخابرات الوطني.

وقال السفير البريطاني على حسابه بموقع «تويتر» إن هذا اللقاء لم يكن للتأييد أو منح الشرعية ولكن للتأكيد على الخطوات التي تريد المملكة المتحدة أن يتخذها لتحسين الوضع في السودان، مطالبا بعدم اللجوء للعنف او محاولة فض الاعتصام بالقوة.

واشار صديق إلى أنه طلب خلال اللقاء بضرورة الكشف عن مكان تواجد الرئيس المعزول عمر البشير وكبار الشخصيات في النظام السابق.

إلى ذلك، اعلن المجلس العسكري الانتقالي اعادة تشكيل رئاسة الأركان المشتركة. وقال المجلس في بيان انه تم تعيين الفريق أول ركن هاشم عبد المطلب رئيسا للأركان وتعيين الفريق أول ركن محمد عثمان نائبا له.

حزب الترابي يطالب بتقليص «الانتقالية» إلى عام

الخرطوم ـ الأناضول: طالب حزب المؤتمر الشعبي السوداني الذي أسسه حسن الترابي بحل جهاز الأمن والمخابرات، وتقصير مدة الفترة الانتقالية التي اعلن عنها المجلس العسكري على ألا تتجاوز عاما واحدا على أقصى تقدير.

جاء ذلك في مؤتمر صحافي عقده الأمين العام للحزب علي الحاج امس تعقيبا على تطورات الأحداث بالبلاد.

وقال الحاج «نختلف مع المجلس العسكري في مدة الفترة الانتقالية، ونطالب بأن تكون مدتها القصوى عاما واحدا، خصوصا أن دولا أوروبية تقول إن ما جرى في السودان انقلاب».

كما طالب الحاج بـ «تشكيل هيئة رقابية نظرا لامتلاك المجلس العسكري كل الصلاحيات»، معتبرا أن «استمرار الاعتصام يعد ضمانة أخرى مهمة».

وعلى الصعيد الأمني، قال أمين عام «المؤتمر الشعبي» ان «استقالة المدير السابق لجهاز الأمن والمخابرات صلاح قوش لا يكفي، ومن الضروري نقل مهام الجهاز للشرطة».

وعن عزل البشير، كشف الحاج أن «حزبه طالب البشير بالتنحي قبل أن تعزله القوات المسلحة والتصدي لمحاولات فض الاعتصام بالقوة».

وأشار إلى ضرورة تقديم طلب للانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية وميثاق روما، باعتبار أن الوجود في القضاء العالمي مسألة مهمة وضمان لعدم تكرار ما حدث من فظاعات وانتهاكات لحقوق الإنسان في عهد البشير.

أول مرة في الكويت
شاهد بتقنية الواقع المعزز
حمل تطبيق Zappar

هادي: رفض الحوثيين تنفيذ اتفاق ستوكهولم «ضياع» لفرص السلام

طرفا النزاع باليمن وافقا على خطة إعادة الانتشار في الحديدة

عواصم ـ وكالات: أبلغ المبعوث الأممي الخاص الى اليمن مارتن غريفيث مجلس الأمن امس موافقة الحكومة اليمنية وميليشيا الحوثي على الخطة المفصلة لإعادة الانتشار في محافظة الحديدة بمرحلتها الأولى.

وقال غريفيث، في إفادته خلال الجلسة التي انعقدت بالمقر الدائم للأمم المتحدة بنيويورك: لقد توصلنا إلى موافقة الأطراف المعنية على خطة إعادة الانتشار المفصلة للمرحلة الأولى في الحديدة، غربي اليمن. وأضاف: ربما لم ينته العنف في الحديدة بعد، لكنه تقلص كثيرا، لافتا إلى أن جميع الأطراف تدرك أننا بحاجة إلى تحقيق تقدم ملموس في الحديدة قبل الانتقال إلى المسار السياسي، وعلينا أن نحقق ذلك.

وتنص المرحلة الأولى من إعادة الانتشار في الحديدة على انسحاب الحوثيين من موانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى، مقابل انسحاب القوات الحكومية من الضواحي الشرقية لمدينة الحديدة. وناشد غريفيث، في إفادته أمام مجلس الأمن، تقديم الدعم الكامل للنهج الذي يقوم بتنفيذه حاليا في اليمن.

وأكد غريفيث على أن «الحل السياسي لايزال قائما، وأن الحرب لا يمكن أن تنوب أبدا عن السلام»، مشيرا إلى أن محنة الشعب اليمني زادت كثيرا خلال هذه الفترة التي تمر بها البلاد.

وقال ان «جهود السلام التي أقوم بها يتم قياسها بحسب حياة وسبل عيش اليمنيين، وهذا يؤكد تصميمي على الدفع باتجاه بدء المشاورات الرامية إلى الحل السياسي».

من جهته، قال الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي امس ان رفض ميليشيا الحوثي تنفيذ اتفاق ستوكهولم، المتعلق بحل الوضع في محافظة الحديدة، إضافة إلى تبادل الأسرى والمعتقلين لدى الجانبين، «ضياع» لفرص السلام في البلاد.

جاء ذلك خلال لقائه قائد القيادة المركزية الأميركية الفريق أول كينث ماكنزي وسفير واشنطن لدى اليمن ماثيو تولر بالرياض، حسب وكالة «سبأ» اليمنية الرسمية.

وأكد هادي على مواصلة الشراكة الاستراتيجية مع واشنطن، المبنية على التعاون ومكافحة التحديات ومنها التطرف والإرهاب والتدخلات الإيرانية في المنطقة، وأشار إلى جهود الحكومة اليمنية لتحقيق السلام، والتي كان آخرها القبول باتفاق ستوكهولم. وأضاف أن ميليشيا الحوثي تعاملت مع الاتفاق بـ «تعنت»، وترفض تنفيذه، ما يعد ضياعا لفرص السلام في اليمن.

في غضون ذلك، أقر مجلس النواب اليمني امس عقد جلساته بصورة دائمة، عقب توقف استمر أربع سنوات.

وفي الجلسة التي عقدت بمدينة سيئون، ثاني أكبر مدن محافظة حضرموت شرقي اليمن، صوت الأعضاء على الانعقاد الدائم للمجلس، بحسب «الاناضول».

وأكد رئيس المجلس سلطان البركاني، على الانعقاد الدائم للبرلمان، مشيراً إلى أنه بعد شهر رمضان، سيواصل البرلمان جلساته.

الجزائر.. رؤساء بلديات ينضمون إلى نادي القضاة ويرفضون تنظيم الانتخابات الرئاسية

عواصم ـ وكالات: انضم عشرات من رؤساء البلديات في الجزائر الى «نادي قضاة الجزائر الاحرار» الذين اعلنوا رفضهم الاشراف على الانتخابات الرئاسية المقررة في 4 يوليو المقبل، قبل خطاب رئيس اركان الجيش احمد قايد صالح. وأعلن نحو أربعين من أصل 1541 رئيس بلدية امس الاول، رفضهم المشاركة في تنظيم الاستحقاق الرئاسي، متضامنين في ذلك مع الحركة الاحتجاجية ضد النظام.

وفي رسالة وجهها إلى المحافظ ونشرت على فيسبوك، أعلن رئيس بلدية في منطقة تيزي أوزو ينتمي لجبهة التحرير الوطني، مقاطعة تنظيم الانتخابات في 4 يوليو، وهو ما أكده مقرب منه لوكالة فرانس برس. وحذا حذوه رئيس بلدية أخرى مستقل سياسيا.

وفي رأي الحركة الاحتجاجية، فإن الهيئات والشخصيات المنبثقة عن «النظام» الذي أرساه بوتفليقة والمكلفة تنظيم الاستحقاق الرئاسي المقبل لا يمكنها ضمان حرية الانتخابات ونزاهتها. وتؤدي البلديات في الجزائر دورا مهما في الإشراف على القوائم الانتخابية وتنظيم الاقتراع وسير العملية الانتخابية وفرز الأصوات، ويأتي موقف رؤساء البلديات الرافضين إجراء الانتخابات الرئاسية تضامنا مع القضاة الذين قرروا الاسبوع الماضي مقاطعة الإشراف على الانتخابات، لكن الجهة الداعية لمقاطعة الانتخابات لم تحدد عدد القضاة الرافضين الإشراف على العملية الانتخابية. ويؤدي القضاة دورا محوريا في تنظيم الانتخابات في الجزائر إذ إنهم مكلفون خصوصا الإشراف على القوائم الانتخابية، وهي نقطة خلاف دائم بين المعارضة والسلطة.

وأعرب حزب «التجمع من أجل الثقافة والديموقراطية» المعارض في بيان رفض نوابه كافة رفضا قاطعا تنظيم هذه الانتخابات والإشراف عليها، واصفا إياها بالصورية.

ويسيطر الحزب على 37 بلدية تتركز بخاصة في ولايتي تيزي أوزو وبجاية في منطقة القبائل التي تشهد تحركات احتجاجية.

وتضم الجزائر 1541 بلدية يسيطر حزبا «جبهة التحرير الوطني» و«التجمع الوطني الديموقراطي» على غالبيتها. ويوجه المحتجون انتقادات حادة للحزبين على خلفية إدارتهما للبلاد على مدى 20 عاما من عهد بوتفليقة.

الى ذلك، دعا رئيس الحكومة الجزائري الأسبق، مولود حمروش، امس، قيادة جيش بلاده إلى المساهمة في إعادة بناء الدولة، من خلال وضع دستور جديد، وتشكيل مؤسسات «قوية». جاء ذلك في أول تعليق لـ«حمروش» على المشهد الراهن في البلاد، في ظل الحراك الشعبي المستمر منذ شهرين، والذي أطاح بالرئيس عبدالعزيز بوتفليقة.

ونشر السياسي الملقب في بلاده بـ«مهندس الإصلاحات السياسية»، مقالا مطولا في صحيفتي «الخبر» و«الوطن»، قال فيه إن «تموقع قيادة الجيش مع مطالب الشعب المشروعة، حافظ على الطبيعة الوطنية للجيش الوطني الشعبي».

واعتبر أن «انحياز الجيش للحراك جنبه أن يكون في تناقض مع صبغته الوطنية، أو يكون عرضة للتدمير من طرف قوى دولية أجنبية، خصوصا منها المطلة على البحر الأبيض المتوسط وحلف الأطلسي، مثلما وقع للعراق وليبيا وسورية».

اجتماع طارئ لـ «الوزاري العربي» وسط تكهنات بتجاهل «صفقة القرن» لإقامة دولة فلسطينية

عواصم ـ وكالات: قالت صحيفة «واشنطن بوست» نقلا عن مصادر مطلعة، إن خطة السلام الأميركية في الشرق الاوسط المعروفة إعلاميا باسم «صفقة القرن» تتضمن تحسين ظروف حياة الفلسطينيين، إلا أنها لن تشتمل على الأرجح على إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة كاملة.

وأضافت الصحيفة أنه من المتوقع أن يطرح البيت الأبيض حزمة السلام التي طال انتظارها خلال الربيع أو بداية الخريف المقبل، بعد جهود قام بها جاريد كوشنر مستشار الرئيس الاميركي دونالد ترامب وصهره.

ونقلت «واشنطن بوست» عن مصادر تتحدث مع فريق كوشنر أنه وغيره من المسؤولين الأميركيين ربطوا السلام والتنمية الاقتصادية بالاعتراف العربي بإسرائيل والقبول بصورة الوضع الراهن للحكم الذاتي الفلسطيني وليس «السيادة».

في غضون ذلك، أعلنت جامعة الدول العربية ان وزراء الخارجية العرب سيعقدون الاحد المقبل اجتماعا طارئا لبحث آخر تطورات القضية الفلسطينية.

وقال الأمين العام المساعد للجامعة حسام زكي في تصريح صحافي امس انه «تقرر عقد الاجتماع يوم 21 الجاري بناء على طلب فلسطين بمشاركة الرئيس الفلسطيني محمود عباس لإطلاع مجلس الجامعة على رؤيته وتقييمه للوضع الخاص بالقضية الفلسطينية في ضوء نتائج الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة والإجراءات المتواصلة ضد الشعب والاقتصاد الفلسطينيين».

وقال أحمد قبها، مسؤول الإعلام والعلاقات العامة في وزارة الخارجية الفلسطينية، ان فلسطين طلبت اجتماعا طارئا لوزراء الخارجية العرب، لبحث آخر مستجدات القضية الفلسطينية، وتفعيل شبكة الأمان المالية لدولة فلسطين.

وأقرت الدول العربية في قمة 2010، شبكة الأمان المالي لمساعدة السلطة الفلسطينية على مواجهة تأخير إسرائيل المتكرر، دفع أموال الضرائب التي تجمعها نيابة عن السلطة.

الرئيس الإسرائيلي يعلن غداً المرشح لرئاسة الوزراء.. ونتنياهو الأقرب

عواصم ـ وكالات: بدأ الرئيس الإسرائيلي ريئوفين ريفلين أمس مشاورات ما بعد الانتخابات مع الأحزاب السياسية لاختيار مرشح لتشكيل الحكومة.

ويبدو أن ترشيح رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو يكاد يكون مضمونا بعد فوز حزب الليكود الذي يتزعمه بأكبر عدد من المقاعد البرلمانية في الانتخابات التي أجريت الثلاثاء الماضي واعتراف أقرب منافسيه، وهو بيني غانتس زعيم حزب «أزرق أبيض» بالهزيمة.

وقال ريفلين إنه سيعلن اختياره غدا بعد لقاءات مع كل الأحزاب التي حصلت على مقاعد في الكنيست المؤلف من 120 مقعدا.

وبموجب القانون الإسرائيلي، يختار الرئيس بعد مشاوراته مع الأحزاب النائب الذي يعتقد أن لديه أفضل فرصة لتشكيل الحكومة في غضون 28 يوما مع إمكانية تمديد هذه المهلة لأسبوعين آخرين إذا اقتضت الضرورة. وقال نتنياهو إنه يعتزم تشكيل ائتلاف مع خمسة أحزاب من اليمين المتطرف واليمين والأحزاب اليهودية المتشددة، وهم ما سيمنح حكومة ائتلافية يقودها حزب الليكود 65 مقعدا بالبرلمان بزيادة قدرها أربعة مقاعد مقارنة بحكومته المنتهية ولايتها. وقالت أربعة من هذه الأحزاب بالفعل إنها ستدعم نتنياهو مما يصل بمجموع مقاعده إلى 60.

ولم يعلن وزير الدفاع السابق أفيغدور ليبرمان زعيم حزب «اسرائيل بيتنا» القومي المتطرف، الذي حصل على خمسة مقاعد ويلتقي ريفلين اليوم بشكل رسمي أنه سينضم إلى حكومة ائتلافية بقيادة الليكود، لكن معلقين سياسيين توقعوا أن يبرم اتفاقا مع نتنياهو بعد ممارسة ضغوط لتقديم تنازلات في مفاوضات تشكيل الحكومة الائتلافية، مشيرين إلى الخلافات الحادة بين ليبرمان والأحزاب اليسارية والعربية التي تدعم غانتس لتولي رئاسة الحكومة. وعلى الأرجح سيكون غانتس، وهو قائد سابق للجيش حصل حزبه على 35 مقعدا برلمانيا، هو المرشح التالي لمحاولة تشكيل حكومة إذا فشل نتنياهو.

لمشاهدة الفيديو

بيلوسي تطالب بحماية إلهان عمر بعد تهديدها بالقتل عقب تغريدة لترامب

عواصم ـ وكالات: قالت النائبة المسلمة في مجلس النواب الأميركي إلهان عمر إنها تلقت عددا كبيرا من التهديدات بالقتل، بعد تغريدة ضدها من جانب الرئيس دونالد ترامب.

وأوضحت عمر في بيان عبر حسابها على تويتر امس: «تعرضت لعدد متزايد من التهديدات المباشرة لحياتي منذ تغريدة الرئيس الجمعة الماضية».

وأضافت: «جرائم العنف وغيرها من أعمال الكراهية من جانب المتطرفين اليمينيين والقوميين البيض في ازدياد بهذا البلد وفي جميع أنحاء العالم».

وأردفت: «لم يعد بإمكاننا تجاهل التشجيع الذي يتلقاه هؤلاء من جانب من يشغلون المنصب الأعلى في البلاد».

وكان ترامب نشر الجمعة الماضية مقطع فيديو لعمر وهي تلقي كلمة عن معاملة المسلمين بعد هجمات 11 سبتمبر 2001، وأرفقها بصور لمركز التجارة العالمي وهو يحترق، وعقب على الفيديو بتعليق: «لن ننسى أبدا!».

وأظهر ترامب النائبة الديموقراطية في ذلك المقطع وكأنها تستهين بتلك الهجمات.

من جهتها، قالت رئيسة مجلس النواب نانسي بيلوسي في بيان إنها اتخذت الخطوات اللازمة لضمان سلامة النائبة إلهان عمر، بعد تغريدة ترامب. واشارت بيلوسي الى أنها تحدثت مع سلطات الكونغرس بعد تغريدة ترامب لـ «ضمان قيام شرطة الكابيتول بالتقييم الأمني اللازم لحماية النائبة عمر، وعائلتها، وموظفيها».

واعتبرت زعيمة الديموقراطيين في مجلس النواب تعليق ترامب على إلهان عمر أنه يحمل توجها عدائيا ويشكل خطورة حقيقية على سلامتها.

وكانت بيلوسي ـ إلى جانب ديموقراطيين آخرين ـ انتقدوا ترامب على تلك التغريدة، واتهمه البعض بأنه يحاول التحريض على العنف ضد النائبة المسلمة.